

الاستغلال «الإسرائيلي» لخطف المستوطنين

وردة التنظيمات الفلسطينية

■ **حميدي العبدالله**

قياساً برود فعل حكومات العدو «الإسرائيلي» على قيام أي جهة مقاومة بخطف جنود أو مستوطنين «إسرائيليين» لمبادلتهم بأسرى فلسطينيين أو عرب، كان طبيعياً توقّع أن يكون ردّ فعل حكومة العدو وجيشها رداً هستيريا وعشوائياً ومؤذياً للآبرياء، تماماً مثلما أصبحت حال الحملات التي تشنّ الآن في الضفة الغربية، حيث تحاصر قوات الاحتلال المدن بمئات الجنود وأحياناً بالآلاف، وتخضعهم لممارسات شائنة تنتهك أبسط الحقوق، وسقط من جراء هذه الحملات من شهيد، بل أكثر من ذلك، أنّ مدناً كبرى كالمها مثل مدينة الخليل تعاني حصاراً شديداً، وعلى جهة قطاع غزة، ومنذ أن أعلن عن خطف المستوطنين الثلاثة تشن الطائرات «الإسرائيلية»، غارات على مناطق عديدة في القطاع تسبّبت بسقوط جرحى وشهداء.

ما قامت به «إسرائيل» وتقوم به من عدوان واسع على الضفة الغربية وقطاع غزة ليس خارج التوقعات إزاء حدث مثل خطف المستوطنين، لكن ما هو غير متوقّع، على الأقل حتى الآن، هو ردّ فعل التنظيمات الفلسطينية الأساسية، خصوصاً فتح والسلطة وحماس. فردّ فعل السلطة وفتح في الضفة الغربية كان إبداء الاستعداد للتعاون مع قوات الاحتلال للبحث عن المستوطنين، أو على الأقل لم يكن ردّ فعلها المستنكر لممارسات قوات الاحتلال والتوسع في هذه الممارسات يتناسب مع حجم الإرتكابات «الإسرائيلية»، إلى حد أنّ المواطن الفلسطيني في الضفة الغربية لم يجد فرقاً بين المناطق الخاضعة خضوعاً كلياً لسلطة الاحتلال مثل القدس ومناطق أخرى لم ينسحب منها جيش الاحتلال، استناداً إلى اتفاقات أوسلو، والمناطق الخاضعة للسلطة الفلسطينية العاجزة عن حمايته من التعسف الذي تمارسه قوات الاحتلال أثناء اقتحام المدن والبلدات وتفقيشها.

ردّ فعل الفصائل في قطاع غزة على غارات الاحتلال اكتفى بإطلاق بيانات التحذير مرفقة بإطلاق بضعة صواريخ على أماكن خالية من المستوطنين، إلى حدّ بدا كأنّ الفصائل تتعمّد إطلاق الصواريخ على المناطق المهجورة لتلاني أيّ رد فعل من العدو الصهيوني أكثر قوة وأكثر عسفاً مما يحصل حتى الآن، فبات يشعر الفلسطينيون في القطاع كأنّ وضعهم أثناء احتلال القطاع لا يختلف عن وضعهم بعد جلاء الاحتلال عن القطاع وأنهم يعيشون في سجن كبير. المنظمات الفلسطينية تملك قدرة على الردّ أقوى وأكثر حرزاً، من شأنها أن تردع العدو وتحدّ من ممارساته، وتتمثّل هذه القدرة أيضاً في تحويل حياة جزء من المستوطنين في مناطق واسعة إلى جحيم، ما يرغم العدو على وقف تصعيد عدوانه وتغيير أسلوبه في البحث عن مستوطنين الذين فقدوا في الضفة الغربية، لكن هذه الفصائل لم تستخدم أوراق قوتها لا في الضفة الغربية ولا في قطاع غزة، وهذا وضع مأسوي ستكون ذات تأثيرات سلبية في واقع المنظمات الفلسطينية وفي علاقاتها مع الشعب الفلسطيني، وفي مجمل القضية الفلسطينية.

كان على المنظمات الفلسطينية استخلاص العبر والدروس من سلوك المقاومة في لبنان في ردّ فعلها على العدو «الإسرائيلي» لدى خلفها جنوداً «إسرائيليين» لمبادلتهم بأسرى، علماً أنّ المنظمات الفلسطينية تملك أوراق قوة لا تقل فاعلية عن أوراق المقاومة في لبنان، لا سيما في السياق السياسي العام الذي تعيشه المنطقة.

الحرب الصهيونيّة المقبلة

والدور التركيّ «المشبوّه»

■ **فهد المهدي**

شهد العالم منذ بداية الحوادث التي شهدتها البلدان العربية سلسلة من التطورات والتغيّرات العنيفة التي بدأت الهيكلية العامة للوضع الدولي والإقليمي وأحدثت خللاً في التوازنات وفتحت الباب واسعاً أمام إعادة رسم خرائط سياسية جديدة وتحولات في البنى الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والنظم السياسية.

زادت التحديات وتفاقمت خطورة استهدافاتها، فسقط معظم الدول العربية تبعاً من قائمة الدول والجهات التي تهدد الكيان الصهيوني، ولم يبق في هذه القائمة إلا سورية وحزب الله وإيران على المستويين العربي والإقليمي، ما يبدو مشجعاً للكيان الصهيوني كي يستعدّ لحرب مقبلة ويفرض مشروعه وإيديولوجيته ويصوغ توجهاته طبقاً للمصلحة، وبالتالي يعمّم مفاهيمه وقيمه. ثمّة دول إقليمية انساق في مخططاته وربطت مصالحها بالتبعية له، وتتعدّد ما تريد تحقيقه، فبات الكيان الصهيوني جاهزاً ومستعداً ورأيي حيّج الرأي العام نفسياً لحرب شاملة وشيكة، موسعاً قاعدته الجيوستراتيجية لتشمل شبه «القارة الشرق أوسطية»، وخارجاً من الحدود الأمنية التقليدية المعروفة لما يسمى بـ«دولة إسرائيل».

تركيا من تلك الدول التي مهّدت للكيان الصهيوني للدخول في حرب مقبلة، وأظهرت الحقائق دورها المشبوّه في التغيّرات العنيفة التي طاولت العالم العربي والتي أثّرت في مقاييس خطيرة، فعلى مدى عقود كانت تركيا أوّثق حلفاء «إسرائيل» في المنطقة، إذ استندت العلاقة بين الجانبين إلى مبدأ « حلف الأطراف » الذي أرسى قواعده رئيس وزراء الكيان الصهيوني الأول رفيع بن غوريون، ومع وصول أردوغان للحكم، خدّص على العلاقة مع «إسرائيل» وزارها، وزار مؤسسة ما يعرف بـ« الكارثة والبطولة» التي تخلّد ذكرى اليهود الذين قتلوا في الحرب العالمية الثانية على أيدي النازيين، كما وقّع وزرأؤه على العدي من الصلقات في المجالين الأمني والاقتصادي.

رغم تضرّر العلاقات أعقاب حادث «اسطول الحرية» وتجديد تركيا ما لا يقل عن اثني عشر مشروعاً دفاعياً مع الكيان الصهيوني، بما في ذلك اتفاق بقيمة خمسة مليارات دولار لشراء دبابت، وآخر بقيمة ثمانمئة مليون دولار لشراء طائرات

دوريات وإنقاذ ميكز، صعد أردوغان ضد الكيان الصهيوني انطلاقاً من حسابات المصالح الباردة وليس من منطلق حماسة دينية أو قومية كما صوّره البعض ذلك. كان الهدف إقامة استراتيجيه جديدة مع دول المنطقة. ومع خروج إيرمان من الحكومة تبدّل الطرف الداخلي الذي مكنّ نتياهم من تقديم الاعتذار لاعتبارات المصلحة التي تقوم على تعاون تركي مع الكيان الصهيوني، مقابل مساعدة الكيان الصهيوني تركيا في تحقيق هدفها في التحول إلى قوة إقليمية رائدة والالتحاق بالسفينة الأوربية. كما أعلن شمعون بيريز «أن في استطاعة تركيا أن ترسم طريقها الاستراتيجي من الناحية الأطلسية وطريقها الاقتصادي من الناحية الأوربية، وطريقها الراهنة من ناحية البحر الأبيض المتوسط». دخلت تركيا لاعباً أساسياً في المنطقه العربية

البناء

العلاقات السوريّة - اللبنانيّة والروابط التاريخيّة

■ **العמיד ناصر أيوب**

إنّ وحدة الكلمة تبدأ قبل السلطة والحكم... والكلمة التي تؤخّدهي التي ترقع من شأن الوطن. لا هم لإسرائيل» وعملاتها في المنطقة والعالم سوى شقّ الصف العربي وتشيّت قواه الفاعلة. ولكن ما دام الصف العربي موحداً بين لبنان وسورية، فالامة بخير والتاريخ سيسجل في يوم مقبل على أنصع صفحاته مآثر هذا الدور المشرف الذي قامت به المقاومة ضد الإرهاب في سورية. فالعلاقات السورية - اللبنانية التي تضرب جذورها عمق الأرض والتاريخ والجغرافيا باتت تشكل نموذجاً للعلاقات العربية، ليس لاجل تعزيز المسيرة الواحدة للبلدين فحسب، بل أيضاً لأنّ علاقات الأخوة والتعاون وجدت مركزاتها الحقيقية والعملية على أرض الواقع، وجسدت بإزادة صلبة وثقة متبادلة تطلعات الشعب الواحد في البلدين على أساس وقائع القربي والدم وتعتمدت بالتضحيات وتكران النذات والوقوف بنبات إعلاء كلمة الحق والعدل، وتحقيق الأماني المشتركة لإعلاء الشأن القومي العربيّ كله.

عندما ننظر الي تاريخ لبنان من منظار السكان وأبناء المنطقة نجد أنه يشكل جزءاً لا يتجزأ من تاريخ سورية، فالحن لم نبدا التعامل مع كيانين منفصلين إلا بعد الحرب العربي الأولى. ويتحدث علماء التاريخ عن طبيعة التضاريس الوعرة والمعزولة لجبل لبنان، ما جعله ملاذاً للناجين من المنشقين والطوائف المنشقة من المسيحيين والإسلام عن الإمبراطوريات البيزنطية والعربية والملوكة والعثمانية.

بعد الحرب العالمية الأولى سيطرت فرنسا بموجب الانتداب الذي نصّ عليه ميثاق عصبة الأمم سيطرة على منطقتي سورية ولبنان، اللتين كانتا تشكلان في ما مضى وحدة سياسية واحدة تحت مظلة الإمبرطورية العثمانية، وعمدت فرنسا إلى شطر هذه الوحدة السياسية إلى إمارتين استعماريتين منفصلتين بعدما قامت برسم حدود جديدة من خلال زيادة مساحة لبنان شكلاً.

إنّ العلاقات بين سورية ولبنان كانت ولا تزال علاقات متصلة متشابكة منذ أقدم الأزمنة، وهذا ليس بالأمر الغريب أو الاستثنائي، فطبيعة البلاد الجغرافية والبشرية والاجتماعية والاقتصادية والتجارية تتطلب ذلك وتقضيّه بالضرورة الحتمية.

يشكّل لبنان نافذة سورية على البحر ويمثل منه موقع الحاصرة، كذلك تشكل سورية الامتداد الجغرافي الطبيعي للبنان وسوقه التجارية الكبيرة. صحیح أن العلاقات اللبنانية - السورية ارتسمت في جانب منها من مواقع السيطرة الاستعمارية وتقسام مناطق النفوذ واقتسام الغنائم بين فرنسا وانكلترا في نهاية الحرب العالمية الأولى، لكن الصحيح أيضاً أنّ جانباً كبيراً من تلك العلاقات كانت تملیه مصالح الناس في كلا البلدين في سعيهم الدؤوب إلى تأمين حاجاتهم وتوفير مقومات استمرارهم وتنظيرهم على الصمد «الاقصادي». أثناء فترة الانتداب الفرنسي، لم تتغيّر هيكلية الاقتصاد الوطني تغيراً جذرياً رغم الاهتمام المتزايد بقطاع التجارة وإهمال الزراعة، إذ ظلّ الإنتاج الزراعي يلعب دوراً بالغ الأهمية في مرحلة ما بين الحربين وحتى الاستقلال ويشكّل العمود الفقري للاقتصاد الوطني. أما الصناعة فكانت في سورية ولبنان قبل الحرب العالمية الأولى عبارة عن صناعات تقليدية يدوية حرفية بسيطة، وشهدت الصناعة في كل من البلدين خلال فترة ما بين الحربين نمواً لا يُستهان به، خاصة في ما يتعلق بتوظيف رساميل محلية وأجنبية في صناعات الغزل والنسيج ولا سيما القطن والصوف والحريز.

في أواخر الثلاثينات ومطلع الأربعينات، خصوصاً بعد انفجار الحرب العالمية الثانية، تحول الإنتاج الرأسمالي في معظم الدول الأوروبية ومنها فرنسا الى إنتاج حربي بالدرجة الأولى، ما أفسح المجال أمام نمو الصناعات السورية - اللبنانية وتطورها وأهمها صناعة الخضار والفواكه والمعجنات والتبغ والتنيك وزيت الزيتون والنسيج.

كان لتطور وسائل النقل وشبكة الطرق والمواصلات الدور الأكبر الذي أدى إلى تطوير التجارة بين سورية ولبنان من ناحية، وبينهما وبين باقي دول المنطقة والعالم من ناحيةٍ أخرى. وأدى الإزدهار التجاري إلى تحويل بيروت مركزاً تجارياً مهماً يعتمد كثيراً على حركة مرفأ بيروت الذي تستورد سلعها عن طريقه.

بدأت محاولات الوحدة بين سورية ولبنان، لا سيما بأهميتها الاقتصادية، عبر اتفاقية عام 1944 التي خُذت فيها المصالح المشتركة بين البلدين وإقامة مجلس أعلى لتابعة المسائل كافة المتعلقة بالتعاون الاقتصادي والاجتماعي واسمه «مجلس الأعلى للمصالح المشتركة»، ونصت الاتفاقية على أن سورية ولبنان يؤلفان منطقة جمركية واحدة تنتقل البضائع ضمنها بحرية كاملة ومن دون أي ضرائب أو رسوم تحت إدارة جمركية واحدة.

عام 1955 تم التوقيع على اتفاق الوحدة الاقتصادية اللبنانية - السورية وبضخّن العلاقات الاقتصادية وتوطيدها وقيام وحدة اقتصادية بصورة تدريجية تضمن حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال والعمل والإقامة والملك واستعمال النقل والمرافئ والمطارات. وبتاريخ 1953/3/25 وقع الاتفاق التجاري بين لبنان وسورية وعام 1968 اجتمعت اللجنة السورية اللبنانية المشتركة وعدلت الاتفاق الذي تضمن إعفاء بعض المنتجات الصناعية السورية واللبنانية من الرسوم الجمركية وتسهيل حركة الترانزيت. وبتاريخ 1992/5/22 تم التوقيع على معاهدة الأخوة والتعاون والتنسيق الاقتصادي والاجتماعي، وتشمل النواحي الزراعية والتصنيعية وحركة الترانزيت

وميادلات مصادر الطاقة في الاتفاقية وتؤكد على ضرورة التعاون الاقتصادي في إطار سيادة البلدين واستقلالها. ولم تبدأ النظرات المختلفة في المصالح المشتركة إلاّ عام 1949 وأدت في نهاية المطاف الى انفصال هذا الوحدۃ واتباع كل دولة سياسة اقتصادية مختلفة خاصة بها.

أما على الصعيد الجغرافيا فيشكل لبنان 200 كلم طول الخط الساحلي السوري (مساحته الإجمالية10452 كلم) ورسم الحدود مع سورية خطاً رابطاً جغرافياً بدءاً من الشمال على البحر المتوسط شرقاً ببقعة جبال لبنان الشرقية امتداداً الى الجنوب 355 كلم حتى نقطة الالتقاء مع حدود فلسطين المحتلة 75 كلم حتى البحر.

أما على صعيد الروابط الاجتماعية فالعائلات السورية واللبنانية هي عائلات البيت الواحد وتحمل الاسم نفسه وتكاد لا توجد عائلة في أحد البلدين ليس لها أقارب في البلد الآخر. وخلال اتون الحرب الأهلية في لبنان واعنف جولات الاقتتال، ترك عشرة آلاف لبناني منازلهم من لبنان وحلوا ضيوفاً على أهلهم وإخوانهم وأعمامهم وأخوالهم وأبناء عمومتهم في سورية.

أكد الرئيس الأسد على وجود دولة لبنان إلى جانب دولة سورية، رغم أنه جعل الشعب شعباً واحداً تصهره بونقة واحدة، فالعلاقة السورية - اللبنانية ليست سوى شهادة عظمى تؤكد وحدة الروح في قلبين، بل هما جسدان في روح واحدة.

«داعش» منتج أجهزة استخبارات

■ **محمد أحمد الروسان***

علم فن إدارة الأزمات من العلوم التطبيقية حديثة النشأة والتطبيق. وعلم ما يسمى بالإنذار المبكر من العلوم الاستقرائية والتحيقية ذاتها حديثة النشأة. والاشتيك يتفاعل أيضاً وتفكيك المركب وتركيب المصفك. إنه علم الفن وفق العلم، ضمن الاستقراء لأيّ تداعيات لأي حدث كان، وهو ليس أداة تجرح كما في علم الاستخبار.

إنه علم يركز بعمق على بؤرة الحدث، أي حدث، إن بفعل البشر أو بفعل الطبيعة، ويسعى إلى التعرف والتحميص في مكونات تلك البؤرة وعمل أداؤها السلوكي ومفاعيله وتفاعلاته، ثم النقاط ومحاج البث المنبعثة والمنطقه وإشارات، من نقطة المركز ومحاولة معرفة فؤارة ذلك وشيفرات هذه الموجات والإشارات، لسير جو طبيعة السيناريو المقبل وشكله، أو SCENARIO BUILDING EXERCISES ، فالأخيرة مجرد احتمال، لم يكن الاحتمال في السياسة يقينا. لكن قبل المسالة في علم الإنذار المبكر أنه يتبيح وضع الاستعدادات والترتيبات اللازمة لاحتواء الأخطار وتعزيز الفرص.

وتعتبر أجهزة الاستخبار المتعددة، من أكثر المؤسسات في المجتمعات المكونة للشقّ الجغرافي للدول استخداماً لهذا النوع من العلم والمعرفة. وإن يكن أول من استخدم هذه المرفة وعلى الفطرة في التاريخ البشري (معرفة الاستخبار والمعرفه والإنذار المبكر هو أحد ولدي آدم، حين رصد تحركات شقيقه لقلته)!

صحيح أنّ السياسة تعني فن الممكن، لكنها الآن ونحن في اللفية الثالثة للميلاد تعني في المعنى الاقن فن إعادة إنتاج الضرورة بفهمها الشامل: ضرورة أمنية وسياسية واقتصادية واجتماعية وحتى ثقافية فورية. بعبارة أخرى، السياسة منتج مقبلة، بخاصة إذا كانت مواجهة شاملة وعلى أكثر من جبهة، ووجد الكيان الصهيوني اليوم ضالته ليستمر حياة جديدة ويرسم معطيات جديدة للإعداد للحرب

المقبلة، مستفيداً من دول إقليمية ولا سيما من تركيا التي تعتبر العمود الفقري لنشر مشروعه الكبير في

العالم العربي فندورها المشين رُسم بدقة في مشروع تقسيم الدول العربية، وأول نتائجه التقسيمية قريب من التحقق في ليبيا والعراق.

قامت تركيا بدور محوري في هذا المشروع مدعومة من الكيان الصهيوني الذي حسّن وجه أردوغان لدى الغرب بعد الهزاع الغربي العنيف، بسبب تعامله مع التظاهرات في الشوارع التركي، فضلاً عن وقف الكيان الصهيوني دعمه للمعارضة التركية، علماً أنّ التعاون الثاني على أيدي النازيين، كما وقّع وزرأؤه على العدي من الصلقات في المجالين الأمني والاقتصادي. رغم تضرّر العلاقات أعقاب حادث «اسطول الحرية» وتجديد تركيا ما لا يقل عن اثني عشر مشروعاً دفاعياً مع الكيان الصهيوني، بما في ذلك اتفاق بقيمة خمسة مليارات دولار لشراء دبابت، وآخر بقيمة ثمانمئة مليون دولار لشراء طائرات

دوريات وإنقاذ ميكز، صعد أردوغان ضد الكيان الصهيوني انطلاقاً من حسابات المصالح الباردة وليس من منطلق حماسة دينية أو قومية كما صوّره البعض ذلك. كان الهدف إقامة استراتيجيه جديدة مع دول المنطقة. ومع خروج إيرمان من الحكومة تبدّل الطرف الداخلي الذي مكنّ نتياهم من تقديم الاعتذار لاعتبارات المصلحة التي تقوم على تعاون تركي مع الكيان الصهيوني، مقابل مساعدة الكيان الصهيوني تركيا في تحقيق هدفها في التحول إلى قوة إقليمية رائدة والالتحاق بالسفينة الأوربية. كما أعلن شمعون بيريز «أن في استطاعة تركيا أن ترسم طريقها الاستراتيجي من الناحية الأطلسية وطريقها الاقتصادي من الناحية الأوربية، وطريقها الراهنة من ناحية البحر الأبيض المتوسط». دخلت تركيا لاعباً أساسياً في المنطقه العربية في المشهد الإقليمي والدولي.

الاستراتيجي لمعظم الشرق الأوسط، وبالتالي يتحکم في أوراسيا العظمى وآسيا الوسطى. الصراع في سورية وعليها، هو صراع على الشرق كله، وقلبه سورية بنسقتها السياسي وموردها البشري، والغدرالية الروسية ويكبن بجانب طهران، ومعظم دول البريكنس تترك ذلك جيداً.

في المعلومات والتحليل، يعتبر تنظيم «القاعدة» في مناطق الحدود الأفغانية - الباكستانية من أبرز الأسباب الرئيسية التي شكلت القوود المحفز لقيام القوات الأميركية باستهداف أفغانستان من ناحية، ولتزايد الظهور المتواتر للحركات الاصولية المسلحة.

وتشير التطورات الميدانية الجارية، المعلنة وغير المعلنة في منطقة شبه القارة الهندية، وبخاصة في أفغانستان وباكستان وشمال غرب الهند، وإقليم جامو كاشمير، إلى حقائق مذهلة رغم مقتل قائد هذا التنظيم الأميي قبل أكثر من عامين، إذ بلغ عدد الحركات الاصولية الإسلامية المسلحة في المنطقة أكثر من ثلاثمئة حركة، وبحسب خبراء متخصصين بدراسة هذا التنظيم. وأصبحت القوات الأميركية والباكستانية وقوات الناتو عاجزة عن تحقيق أي نجاح يمكن وصفه بالحاسم في المعركة الجارية ضد الحركات المسلحة الاصولية.

في مجرى الحرب السريّة والمعلنة أحياناً وتداعياتهما، أضحت الحركات الاصولية الإسلامية المسلحة تتمتع بدعم السكان المحليين، بخاصة في باكستان وأفغانستان والمناطق الإسلامية الهندية، وبسبب التزايد المطرد في عدد من التنظيمات الاصولية الإسلامية المسلحة وانخراط عدد كبير من السكان فيها وعمها، بات تنظيم «القاعدة» أقل أهمية عمّا كان عليه قبل بضع سنوات، تحديدا لحظة دخول قوات الاحتلال الأميركية إلى أفغانستان.

بدا يبرز التساؤل حول مستقبل تنظيم «القاعدة» أكثر فاكتر، متضمّناً العديد من التساؤلات الفرعية. بكلمات أخرى، يمكن الإشارة إلى الإشكاليات المتعلقة بوجود «القاعدة» في شبه القارة الهندية:

الإشكالية الأولى: إنّ استمرار وجود تنظيم «القاعدة» في مناطق شبه القارة الهندية سيجرّب عليه تآكل التنظيم، فالحركات الاصولية الإسلامية التي نشأت في المنطقة، باتت أقدر من تنظيم «القاعدة» على القيام بتنفيذ العمليات، فهي أولا وقيل كل شيء يعتمد على أبناء المنطقه الذين يتمتعون بمعرفة الأرض والمجتمع، بينما لا يزال تنظيم «القاعدة» يعتمد بشكل رئيسي على العناصر العربية المهاجرة إلى أفغانستان وباكستان طلباً للجهاد، مع الهجرة المعاكسة منذ أكثر من سنتين إلى ساحات الخصوص، أي في محور واشنطن - «تل أبيب»، ومن ارتبط به من بعض العرب المتخاذل، فاشعلتها الاستخبارات الأميركية والغربية والصهيونية وبعض الاستخبارات العربية، تحت عناوين «الحرية» و«الحقوق الإنسان»، بفعل مفاعيل ما سُمّي بـ«الربيع العربي» وما إلى ذلك.

الإشكالية الثانية: نشأت العديد من الفروع لتنظيم «القاعدة»، لكن بسبب الضغط العسكري - الأمني المتزايد على قيادة تنظيم «القاعدة» المتمركزة في شبه القارة الهندية، فإن هذه القيادة لم تبق قادرة على السيطرة على فروعها.

الإشكالية الثالثة: بسبب ضعف الصلة بين فروع تنظيم «القاعدة» وقيادته، أضحت التنظيم يعاني ظاهرة فراغ القيادة المركزية، على نحو يرتب عليه إنتاج قادة وزعماء محليين، خاصة كل من هذه الفروع بمحاية تنظيم «قاعدة»، قائم بذاته. الإشكالية الرابعة: إنّ استقلالية فروع «القاعدة» كتنظيم أتت إلى ظهور تنظيم «القاعدة» في بلاد النهرين وتنظيم «القاعدة» في المغرب العربي وتنظيم «القاعدة» في الجزائر وتنظيم «القاعدة» في اليمن وتنظيم «القاعدة» في بلاد الشام (تحديداً في سورية التي منذ بدء حدثها الاحتجاجي السياسي والذي تحول بفعل الطفر الثالث إلى حرب قومية ضد الدولة الوطنية السورية ونسقتها السياسي) بفعل تسهيل دخول عناصره من قبل بعض استخبارات دول الجوار السوري العربي وغير العربي، بالاتفاق مع وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية، فضلاً عن التورط المشترك لدولتين من دول الخليج (السعودية وقطر وفي ما بعد الإمارات)، على نحو مشترك وبمشارف في الشؤون السبائية للدولة السورية بعد الحول الحدث السوري وتداعياته. وهنا يبرز سؤال جوهرى: ألا يرتد هذا الإرهاب المدخل إلى الداخل السوري مرة ثانية، إلى دول الجوار العربي؟!

آراء

وأنت الحوادث على مدى عشرين عاماً لتحمل في طباتها الشهادة بأن بيروت دمشق اسمان في مسمى واحد. وعندما من لبنان في محنته عرف شقيقه ورفيقه وتوأمه... والصديق عند الضيق، فهل ثمة ضيق أشدّ وأقسى من هذا العدوان الصهيوني الأثمّ والعدوان الإرهابي التي تصدّره بعض البلدان العربية المتصهينة لتدمير الرابط القومي العربي بين سورية الأسد ولبنان المقاومة.

كانت أميركا تخطط لتقسيم لبنان وجاء رسولها كسينجر يعرض على الرئيس سليمان فرنجية مشروعاً يتقدّ فيه المسيحيون من المسلمين بفتح كل الطرق أمامهم براً وبحراً وجواً ويكل ما تملك الولايات المتحدة من وسائل. ووقف المرحوم الرئيس سليمان فرنجية وثقة المواطن العربي منها القابلة وقائلاً لمحدثه: «هل تظنّ أننا أعداء المسلمين أو أن هم المسلمين أعداؤنا؟ نحن ليس عدنا سوى عدو واحد هو «إسرائيل» ومن يساندنا ويدعمها ويؤازرها». كان الرئيس فرنجية يتحدث بحكمة سليمان وصدق الإنجيل والقرآن، ويجسد مضمون الآية الكريمة «ولقد أشد الناس عدواة للذين آمنوا اليهود والذين أشركوا، وتحسن أقربهم مودة للذين آمنوا الذين قالوا إنا نصارى، وذلك بأن منهم قسيسين وربهانا وأنهم لا يستكبرون» (سورة المائدة).

ما من شك في أنّ العلاقات بين البلدين أضحّت متينةً وراسخة إلى درجة يستحيل معها النيل منها والمسّ بها بعد ما شهدته طوال الأعوام الماضية من تنسيق وتشاور في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، متجاوزة أي علاقة أخرى بين دول وأخرى فالعلاقات الأخوية السورية – اللبنانية تعمدت بالدم وبالتضحيات الجسيمه والباعرق والجهد المشترك الذي حافظ على لبنان حراً أبنياً في مواجهة المؤامرات، فهي علاقات تطوّرت وتعققت بين أبناء الشعب الواحد في البلدين وتعززت بموقف موحد بخدم المصلحة القومية العربية ووحدة المصير المشترك الذي يتقاسم فيه الجانبان رغيّف الخبز، معبرين عن تطلعات موحدة مشتركة. هذه العلاقات الأخوية تزداد رسوخاً يوماً فآخر. فضلاً عن وشنائح القربي والتاريخ والجغرافيا فإن هذه العلاقات تقوم على التشاور الصادق والآراء الصائبة والشفقة المتبادلة، ويثق البلدان بأنّ ما يصيب لبنان يصيب سورية وما يصيب سورية يصيب لبنان، وسورية بقيادة رئيسها الأسد ستبقى وثبةً على عهدها مع المقاومة في لبنان، تدافع عن سلامته ووحدة أراضيه مهما غلت التضحيات، ما دامت هذه التضحية في سبيل الشقيق وفي سبيل المصلحة القومية العربية.

إنّ العلاقات بين البلدين لم تبدأ مع تاريخ الدخول العسكري السوري إلى لبنان، بل تسبق ذلك بعشرات الأعوام إن لم يكن المئات.

إنّ حجم هذه العلاقات ومستواها فرض على المستعمر الاعتراف بها وتأسيس هيئة اسمها «مجلس المصالح اللبنانية السورية المشتركة».

إنّ هذه العلاقات المتجدّرة لن تنتهي بخروج القوات السورية من لبنان، بل قد تقيّد حيويتها أكثر بعد التخلي عن الدور المحطّى للجانبين حين يخضعون مستقبل العلاقات بين البلدين لموقف السياسي من طبيعة الحكم في سورية أو تعامله مع القوى السياسية اللبنانية، لا سيما أنّ أدم القادة السوري - اللبناني اترجح في سبيل هدف واحد وهو إفضال المخططات الأميركية «الإسرائيلية» وبعض الدول العربية العميلة على الأرض اللبنانية - السورية، وبضد الشعب الواحد في لبنان وسورية.

الإشكالية الخامسة: اعترفت قيادة تنظيم «القاعدة» بالوضع المستقل لهذه الفروع، وأعلنت أنها تتقني بجدح التنسيق وإجراء المشاورات بين الحين والآخر، والواقع أنّ اعتراف قيادة تنظيم «القاعدة» باستقلالية الفروع تمّ رغماً عنها بسبب الضغوط الأمنية - العسكرية، وبسبب عدم قدرة القيادة على تزويد الفروع الإمدادات والعتاد. إلخ.

تأسس على ذلك، كخلفية معلوماتية تحليلية، يبرز السؤال الرئيسي: هل سيبقى تنظيم «القاعدة» الذي يقوم بدور حشالة الحطبي، أو بالأحرى قيادة تنظيم «القاعدة» متمركزة في منطقة شبه القارة الهندية؟ وإذا بقيت هذه القيادة ما هو الدور الذي ستقوم به إذا أخذنا في الاعتبار أنّ منطقة شبه القارة الهندية باتت تعاني تضخماً واسعاً في التنظيمات المسلحة التي انتشرت في كل مدينة وقريه وأصبحت عناصرها تقوم بعمليات لاتعد ولا تحصى؟

أدى نشوء الفروع الخارجية للتنظيم إلى تعدد مساح عمليات تنظيم «القاعدة» ما اتاح للتخطيط، وإنّ تكن فروع مسلحة عنه، هامس حركة ومناورة واسعاً وقدرة في العبادة: يستطيع تنظيم «القاعدة» تنفيذ ضرايات الاستباقية ضد خصمه في العديد من أماكن العالم، وهو قادر على المفاجأة، بصفة مباغته خصوصه في الأماكن العامة التي لا يواجه فيها الملاحظة والمراقبة، فالهجرة التي تلاحق عناصره لا تستطيع وضع المناطق كلها تحت الرقابة، فضلاً عن القدرة على تنوع مصادر الإمداد بسبب تنوع جنسيات العناصر وبسبب تعدد الفروع، إذ بات كل من هذه الفروع قادراً على تنمية موارده الذاتية.

يبدا بوضوح أنّ خيارات تنظيم «القاعدة» أو البقاء خياراً فضيل «القاعدة» الرئيسي إزاء البقاء أو عدم البقاء في منطقة شبه القارة الهندية، لا تزال غير واضحة والإيجابية عنها تستلزم الانتظار ريثما يتحدد مصير العمليات العسكرية الجارية بواسطة القوات الباكستانية والطرانز من دون طيار. وبكلمات أخرى، إذا تحجّت القبائل (الباكستانية كقبائل محلية) في تحجيمه وإنهائه، لن يبقى أمام تنظيم «القاعدة» خيار أفضل سوى الهجرة، لوماضلة الجهاد المسلح في المساح الأخرى، أما إذا فشلت حملات القوات الباكستانية فإن المسرح الباكستاني - الأفغاني سيكون المكان الأفضل لجهة استمرار بقاء «القاعدة» في المنطقة.

السؤال المنطقي الآن، وبعد أكثر من ثلاث سنوات تقريباً على الحدث الاحتجاجي السوري: هل تحالفت مجتمعات الاستخبارات الأميركية والغربية وبعض مجتمعات الاستخبارات العربية وبعض الخليجية مع تنظيم «القاعدة» وفروع على الساحة السورية كساحة خصوم لمحور واشنطن - «تل أبيب»، لجعل سورية الوطن، بل سورية الطبيعية كلها، محقة للتكفيريين وغيرهم؟! «داعش» و«سول» في لبنان عبر قوى 14 آذار، وبالتنسيق مع استخبارات الرياض زين إدارة بدرين سلطان لها قبل إقالتة، وما زال لبنان يعجّ بخلايا النائمة، والعلمية الانتقارية التي وقعت في زهر اليبدر صباح الجمعة العظيمة مؤشّر قوي على ما في الأفق، وأكدت استخبارات حزب الله هذا الوصول والغالب منه، لإشارة الفوضى على قاعدة سني - شيعي - مسيحي، فهل بات وصول «داعش» وإخوانه إلى الأردن عبر مختلف الحدود على الأبواب، خاصة بعد تطورات المشهد العراقي الأخيرة؟ كذلك بعد الرفض الأردني الحقيقي المتمثل في رفض النواة الصلبة في الدولة مزيداً من التورط في الحدث السوري بعد القرار 2118 الذي فتح مروحۃ التسويات السياسية في المنطقه، وبعد اجتراح مقاربات سياسية واستخبارية أردنية حديثة، والأخيرة هذه لم تتحسّ مؤشرات نتائجها بعد، المقاربات الأردنية تنبّه نحو الاقتراف بالواقعية الجسيمه الصادمة لمعظم الفئات الثالث في الحدث السوري، وبعد نتائج استحقاق الثالث من حزيران الحسمي الرامح، ما يفوق المشهد الدولي والإقليمي إلى منظومات حكم سورية معقدة، وإلى استحداث عمليات سياسية جديدة وتوافقية إن لجهة الدولي، أو الإقليمي، أو المحلي.

✽ محام، عضو المكتب السياسي للحركة الشعبية الأردنية
www.roussanlegal.Opi.com
mohd—ahamd2003@yahoo.com